صورة النساء في مناهج وكتب التاريخ في لبنان:

تاريخ من الاقصاء المنهج

LAH
Lebanese Association for History
الهيئة اللبنانية للتاريخ

KAFA كفى
ENOUGH VIOLENCE AND EXPLOITATION
كفى عنف واستغلال

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تم إعداد هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان وتم تطويرها من قبل جمعية كفى والهيئة اللبنانية للتاريخ ضمن مشروع "تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في لبنان من خلال بناء مسارات للحوار والحوكمة الشاملة".

الآراء الواردة في هذه الورقة هي من مسؤولية المؤلف وحده ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

صورة النساء في مناهج وكتب التاريخ في لبنان: تاريخ من الإقصاء الممنهج

فريق التأليف

د. مهى شعيب
مديرة مركز الدراسات اللبنانيّة في الجامعة اللبنانيّة – الأميركية في بيروت
باحثة زائرة في كلية التربية، جامعة كامبردج

د. دوللي الصرّاف
أستاذ مساعد، معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانيّة
رئيسة وحدة الدراسات الإجتماعيّة والأنثروبولوجية والإثنيّة في المعهد العالمي للتجديد العربي.

المراجعة

أ. نايلة خضر حمادة

فريق البحث

أ. جيهان فرنسيس، أ. مايا عبّاس، أ. حسن أبو زيد

شعيب، مها، والصرّاف، دوللي (2021).

”صورة النساء في مناهج وكتب التاريخ في لبنان: تاريخ من الإقصاء الممنهج“، ورقة أعدتها الهيئة اللبنانية للتاريخ بالتعاون مع منظمة كفى، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة – لبنان.

المقدمة

تضع الدول المناهج التعليميّة وفق فلسفة وقيم تمنحها الأولية وتسعى إلى تعزيزها لدى الجيل الجديد. وتمثل العدالة الجندريّة إحدى القيم التي ازداد الاهتمام بها كقيمة أساسية في المناهج خلال العقود الأخيرة، مع تمكن الحركة النسويّة. من تحقيق وعي أكبر حول حقوق المرأة، بعد أن تعرضت للتهميش وسادت تصورات نمطيّة سلبيّة حولها. لذلك، عمدت الكثير من الدول إلى إعادة النظر في مناهجها لجهة تحقيقها للعدالة الجندريّة. وتجلى هذا الاهتمام في ازدياد الدراسات حول كيفيّة تطرّق المواد الدراسيّة كالاجتماعيات والعلوم والتاريخ والأدب لموضع العدالة الجندريّة. حيث عالجت هذه الدراسات كيفيّة تعاطي المواد مع العدالة الجندريّة والتصورات النمطيّة التي تحاول تعزيزها أو قمعها.

تعالج دراستنا هذه موضوع العدالة الجندريّة في مادّة التاريخ المدرسيّ في لبنان من خلال دراسة صورة المرأة في كتب التاريخ وموقعها في عملية وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية. تعتبر مادّة التاريخ من أبرز المواد التي غُيبت عنها المرأة عبر تهميش قرون من الزمن لتاريخ المرأة ومشاركتها وأثرها في صناعة الأحداث والتاريخ. ومع ازدهار الحركة النسويّة منذ ستينات القرن الماضي، نشُط النقاش حول العدالة الجندريّة في مادة التاريخ. وظهرت تيّارات عدّة لمعالجة هذا الموضوع، اقترحت زيادة ذكر النساء في التاريخ، تعليم تاريخ النساء، تعليم جندرة التاريخ، واعتماد نظرية نسويّة لدراسة التاريخ (Tudor, 2000).

أغفلت المناهج اللبنانيّة، التي أُقرت عام 1997 بعد الحرب الأهلية، العدالة الجندريّة وموضوع الجندر بشكل عام، ولم تتطرق لها من ضمن أهدافها أو المبادئ العامة. اقتصر ذكر العدالة الجندريّة في أهداف المواد على هدف عام لمادّة التربية الوطنيّة يشدّد على العدالة بمعزل عن فوارق الجنس واللون والدين واللغة والثقافة وغيرها (CRDP, 1997). في مادة التاريخ، ورغم أربع محاولات لإنتاج مناهج جديدة وكتب موحّدة، فشلت الحكومات المتعاقبة في إصدار منهج جديد لغياب التوافق السياسي على رواية موحدة ترضي جميع الأطراف السياسيّة في لبنان. نتج عن ذلك غياب لأي تحديث لمناهج التاريخ، وإسوة بسائر المواد التعليميّة في أواخر التسعينات، بقي الاعتماد على منهج 1968. ولقد ساهم غياب منهج عصري في تهميش المادة، على أهميّتها، وفي إهمال تدريب معلّمي ومعلّمات التاريخ في العقود الثلاثة الأخيرة. أما فيما يخص الكتب المدرسيّة، يتم اعتماد كتب عدة مطوّرة من قبل دور نشر خاصّة تعالج موضوعات متفق عليها من قبل وزارة التربية

والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء. تركز الموضوعات التي تتضمنها هذه الكتب على التاريخ السياسيّ للبنان والعالم العربي والأحداث الدولية. وهنا يجدر التوقّف عند محاولتي إصلاح مناهج التاريخ في عامي 2001 و2010 والتي سعتا إلى الانتقال من التاريخ السياسي وتاريخ القيادات والشخصيات السياسيّة إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشعوب (فريحة، 2012). كما برزت بعض المحاولات لتسليط الضوء على مقاربات أخرى للتاريخ في لبنان من قبل مؤسسات المجتمع، والتي سلّطت الضوء على الفئات المهمّشة في التاريخ كالعمال والفلاحين والنساء والحركات الاجتماعية والعمّاليّة. لكن وعلى الرغم من هذه المحاولات المتواضعة، لا يزال هناك هوّة كبيرة في الأبحاث والأدبيات التي تعالج موضوع الجندر في مادة التاريخ في لبنان.

تأتي هذه الدراسة كمساهمة لتسليط الضوء على أهميّة طرح هذه الإشكاليّة ومحاولة البدء بنقاش في هذا المجال بين المؤرخين والتربويين ومعلمي ومعلمات التاريخ. تشتمل دراستنا هذه على تحليل مضامين مجموعة من أبرز كتب التاريخ المدرسيّة في لبنان لجهة معالجتها للعدالة الجندريّة. وهنا نشير إلى أنّ أهمية دراسة تمثيل المرأة في التاريخ هو جزِء من حركة أكبر تهدف إلى إعادة النظر في كتابة التاريخ، وفي تمثيل مختلف الفئات المهمّشة، كالسكان الأصليّين في الدول المُستعمرة، تاريخ السود، الأقلّيات الإثنية، الطبقات العاملة، ذوي الإعاقة، المثليين والكوير والعابرين جنسيًا، وغيرهم الذين لا يزالون غائبين في الذاكرة الجماعيّة التي تسعى معظم الدول إلى صناعتها بواسطة كتب التاريخ المدرسية.

نستهل هذه الورقة بعرض واقع المرأة في لبنان وتعريف بالمصطلحات، ثم نعرض دراسة الجندر في المناهج اللبنانية. يتبعها عرض منهجيّة الدراسة ونتائجها.

1.

واقع النساء في لبنان والحاجة لوضع مناهج ترتكز على العدالة الجندريّة

1. واقع النساء اللبنانيات

يمثّل غياب العدالة الجندريّة في المناهج الأخيرة التي طوّرت في لبنان في 1997 بعد نهاية الحرب الاهلية، جزء من واقع أكبر في مجتمع لا تزال النساء فيه مُهمشات إلى حدّ كبير. وعلى الرغم من انّ المرأة اللبنانيّة أحرزت تقدماً نسبياً في العديد من المجالات الإجتماعيّة، والإقتصاديّة، والتربويّة، والسياسيّة، لكنّه لم يصل إلى مستوى الطموحات التي ناضلت من أجلها الحركات النسويّة منذ بداية نشأتها في الخمسينات، كما لم تتحقق للمرأة شروط المواطنة الكاملة من خلال المساواة في الفرص والحقوق، في المجالات كافّة، ذلك أنّ المساواة بين الجنسين تشكل، ليس فقط حقّاً أساسياً من حقوق الإنسان، وإنما هي أيضاً أساسٌ من الأسس الضروريّة اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم[1]. تفضي المقاربة الميدانيّة للواقع اللبناني الحالي إلى تأكيد استمرار التمييز بين الجنسين على المستوى الثقافيّ المعيشيّ، على مستوى السّياسة العامّة، كما على المستوى الإجتماعيّ الإقتصاديّ. إنّ هذا التمييز البارز بشدة في الدستور اللبنانيّ، الذي لم ينص صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة على غرار معظم دساتير دول العالم[2]، يعكس غياب العدالة الإجتماعيّة، وسريان العديد من التشريعات والقوانين اليعكس غياب العدالة الاجتماعية وسريان العديد من التشريعات والقوانين المُجحفة بحقّ النساء، كنظام الأحوال الشخصيّة الذي يكرّس التمييز من منطلق التمايز الطائفي[3]، وضعف تطبيق القوانين التي تحمي النساء من العنف واستمرار السلوكيّات العنيفة والمؤذية ضدهن وتزايد أعداد الضحايا. وعلى الرغم من التطور الحاصل على مستوى التزام لبنان بمواثيق الأمم المتحدة وحقوق الانسان وانضمامه إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الّا أنّه تحفظ على البنود التي تمسّ بخصوصيّة قوانين الأحوال الشخصيّة[4].

إنّ مسألة القضاء على سائر أشكال التمييز ضد النساء في لبنان ترتبط بثقافة المجتمع المتأصّلة التي تكرس تمييزًا جندريًّا لصالح الذكور وفق التصوّرات الجماعيّة التي يستبطنها المخيال الجمعي، والذي يمكن وصفه بخزان رمزي للصور والرموز والحكايات والأساطير المُكتسبة من البيئة الاجتماعية والثقافيّة. إنّ مكتسبات الشعوب من المعارف الحياتيّة المُعاشة

[1] المساواة بين الجنسين في لبنان: واقع تحديات وآفاق 2018-2000، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص: 20.

[2] المرجع السابق، ص:29.

[3] واقع النساء في ظل غياب قانون مدني للأحوال الشخصية، 18 آذار 2019، https://kafa.org.lb/ar/node/318

[4] المرجع السابق.

تصبح كما البوصلة في مخيال الجماعة في عيشها وفي تكوينها الثقافي المتوارث، وتحمل السمات الأساسيّة المميّزة للجماعة والأفراد فيها والتي يمكن تشبيهها بالشخصيّة القاعديّة لمسار الفرد والجماعة في خصوصيّة عيشهم الثقافي[5]. تعمل الصور النمطيّة السائدة على تأطير النساء اللبنانيات في وظائف وأدوار مُحدّدة، مُستمدّة وجودها من الموروثات الموجودة في العقل الجمعي، والتي يُعاد إنتاجها في مؤسّسات التنشئة الاجتماعية عبر القيم والأعراف الاجتماعيّة والسلوكيّات وغيرها.

لم تول السلطة السياسيّة " الذكورية" في لبنان منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم أهميّة كافية لوضع سياسات اجتماعية منبثقة من حقوق النساء ومفاهيم العدالة الاجتماعيّة والمساواة بين الجنسين التي وقّع عليها لبنان والتزم بها. وتكشف نصوص البيانات الوزاريّة منذ تشكيل أوّل وزارة فيه عن مدى دعم السلطة التنفيذية للنساء، حيث نجد أنه مع تطور صدور المعاهدات الدوليّة، تدرّجَ تضمين البيانات الوزارية لمفاهيم ومصطلحات تعكس بداية إدخال حقوق النساء في سياسات الوزارة، وإن كان ذلك على مستوى النص فقط، وصولاً إلى تبنّي آخر بيان وزاري، صدر عام 2020، وتطبيق الأجندة[6] 2020:

[5] الثقافة الشعبية، الانسان والمخيال: منتدى الثقافة الشعبية، الثقافة الشعبية، 2009، ص:180.

[6] كفى، شؤون المرأة في البيان الوزاري: ثلاثة أسطر رفع عتب، شباط 2020: https://kafa.org.lb/ar/node/406

النساء في البيانات الوزارية الرديفة[7]

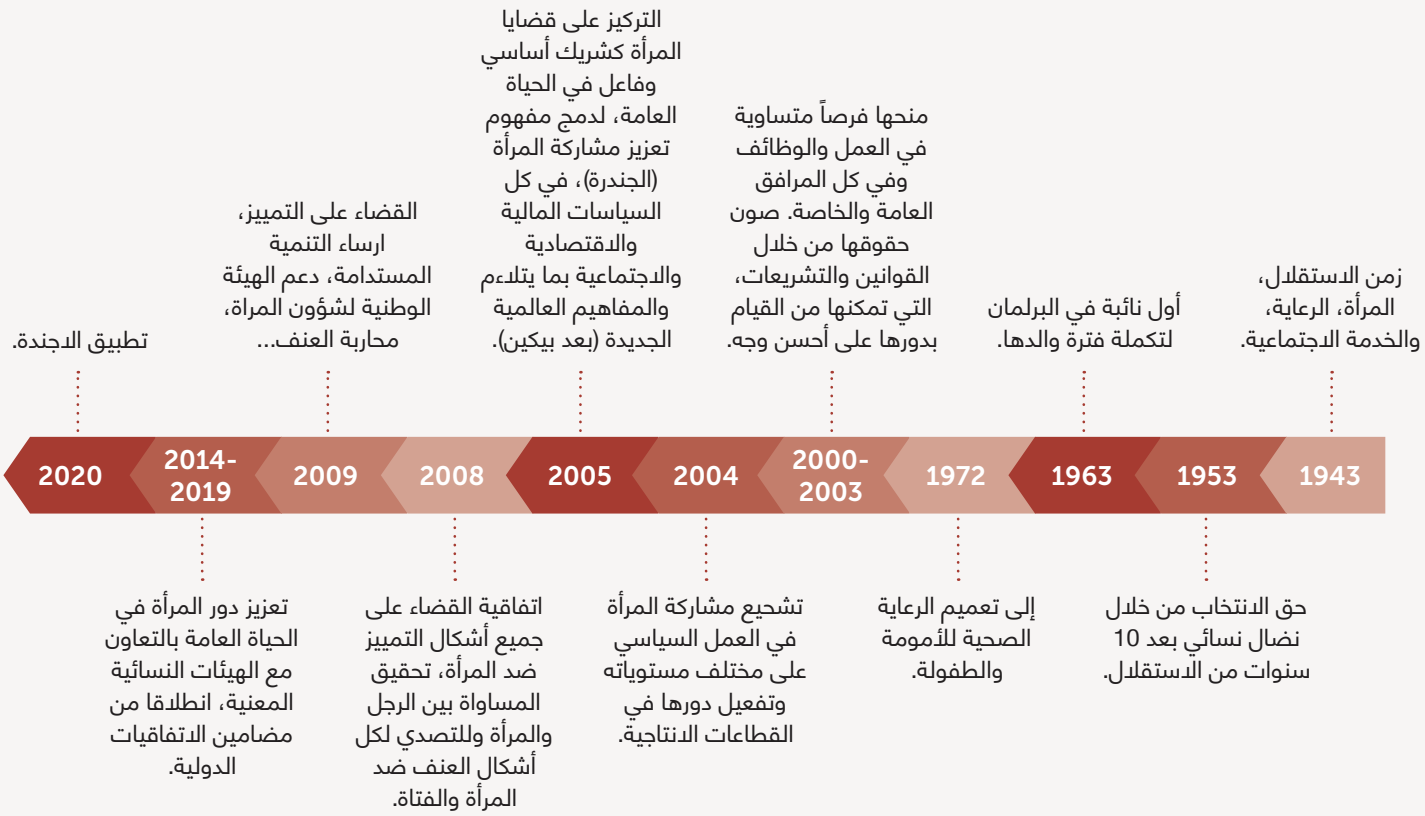

إن مقاربة السلطة السياسيّة في لبنان لقضايا النساء توضّح سبب استمرار حالات التمييز والتهميش وعدم المساواة التي تتعرض لها النساء في لبنان، حيث لا يمكن تحقيق تمكين للنساء دون حقوق، ولا يمكن ضمان الحقوق دون سياسات[8]، كما يفسّر ذلك غياب العدالة الجندريّة عن المناهج التعليميّة وضعف دعم حقوق النساء في هذا المجال. ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة إنتاج ثقافة مجتمعيّة تعزّز المساواة بين الجنسين، وتكسر القوالب النمطيّة التقليديّة التي أطّرت النساء لعقود طويلة. يمكن للمدرسة أن تلعب هذا الدور، نظرًا لدورها في تشكيل الهويّة الثقافيّة للأطفال، مما يساهم في تعزيز العدالة الجندريّة.

[7] كيال مها، التحديات الثقافية نحو بلوغ الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة 2030، مجلة التجديد العربي، العدد الثاني، تموز 2021، المعهد العربي للتجديد العربي.: https://journal.arabicrenewal.org/index.php/arig/index

[8] الأمم المتحدة، الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، بلا تاريخ: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264

2. في مفهوم الجندرة والمصطلحات المرتبطة بها

أستخدم مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي) لأوّل مرة من قبل(OAKLEY) وزملائها في سبعينات القرن الماضي لوصف خصائص الرجال والنساء المنحدرة اجتماعيًا في مقابل تلك الخصائص المنحدرة بيولوجيًا[9]. يشير مفهوم الجندر بحسب العديد من المراجع إلى أوجه الاختلاف الاجتماعي والعلاقات بين النساء والرجال التي يتمّ تعلمها وتحديدها اجتماعيًا وثقافيًا عبر التطور التاريخي، وتكون قابلة للتغيير بمرور الوقت[10]. وينبغي تمييز مصطلح الجندر عن مصطلح "الجنس" الذي يشير إلى التباينات البيولوجية بين الجنسين، في حين أنّ الجندر يتشكّل عبر اختلاف الثقافات في تصوّر الأدوار والعلاقات والسلطة لكلّ من الرجل والمرأة.

ومنذ السبعينات، تم عقد عدة مؤتمرات عالميّة هدفت إلى اعلان الحقوق والمساواة بين الرجل والمرأة في الواجبات والمسؤوليّات والحقوق من دون أيّ تمييز او اضطهاد او عنف يوجّهه أحدهما للآخر ولاسيما الرجل، وصولاً إلى مؤتمر بكين الذي عُقد عام 1995، إذ وظف الجندر باعتباره أساس الدعوة لإلغاء كافّة الفوارق التي من شأنها أن تنتقص من حقوق المرأة أو التي تعطي حقوقًا للرجل أكثر من المرأة، ومؤتمر روما 1996 الذي أكد أنّ كلّ تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشكّل جريمة بحقّ الإنسانيّة. بذلك، تحوّل مفهوم الجندر عبر هذه المؤتمرات إلى مفهوم عالمي[11].

واتساقًا مع ما سبق، ولأن الجندر مفهوم حديث في العالم العربي، سنورد تعريفات لبعض المصطلحات الواردة في هذه الورقة البحثيّة والتي لها علاقة بمفهوم الجندرة:

- **العدالة الجندريّة:** تعني أنه لا بدّ أن يكون لكلّ شخص، بمعزلٍ عن نوعه الاجتماعيّ، حقوقٌ متساوية ومنفذٌ إلى الفرص والخدمات والموارد والمنافع المشتركة وتحملّ المسؤوليّات في المجالين العام والخاص على قدم المساواة مع غيره[12].

[9] Oakly, Ann, Sex Gender and Society, Farhnan, Ashgate,1972, pp:99.

[10] منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، قاموس المصطلحات: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، ط1، 2009، بيروت، ص:26.

[11] عبد الباسط محمد رشدي، الجندر (النوع الاجتماعي)، مصر، 2009، منشورات مديرية التربية سألوط، ص:84.

[12] دعم لبنان، دليل عمل لمنظمات المجتمع المدني في لبنان من أجل تعميم النوع الاجتماعي: is-gender-manual-dec-<2017-online-ar(1).pdf

- **الوعي بالجندر:** هو المعرفة المتعلّقة بالأفكار الشائعة في مجتمع ما حول الأدوار والواجبات والمسؤوليّات التي يجب أن يقوم بها كلّ من الرجال والنساء[13]. يشكل الوعي بالجندر أهم الوسائل التي تؤثّر في تبني العدل والمساواة بين الجنسين، وفي تمكينهم، وتعليمهم، ونزولهم إلى ساحة العمل، فضلاً عن المشاركة السياسيّة، والوصول إلى حياة أفضل[14].

- **الصور النمطيّة الجندريّة:** هي مجموعة المعتقدات المشتركة بين أفراد المجتمع حول السلوكيات المرتبطة بالذكور أو الإناث. على سبيل المثال، يُنظر للإناث على أنهنّ سلبيات واتكاليات بينما يُعتبر الذكور عدوانيين واستغلاليين. تؤثر هذه الصور النمطيّة بين سلوكيات بالمسار الذي يختاره الطلبة للمهن التي يرتادها الناس، فالذكر من غير المحتمل أن يختار التدبير المنزلي، والأنثى لا تمارس أعمال البناء، كما ويعتقد أفراد المجتمع أن هناك صفّات تناسب الذكور لا تناسب الإناث والعكس صحيح.

- **المخيال الجندري:** هو مخزن الصور والتمثلات والرموز التي تحدّد أدوار النساء ووظائفها، والمتشكلة تاريخيًا في الذاكرة الجماعيّة أو في الذهن كنتيجة لعمليّة التأويل التي تحاول بها جماعة ما رسم واقعها الداخليّ أو واقعها مع الآخر[15].

وقد رافقت الحركة النسويّة منذ أولويّات القرن العشرين، اهتماما بموقع النساء في كتب التاريخ. كانت حركة تحرير المرأة (WLM)، أو "الموجة النسويّة الثانيّة"، منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، ذات التأثير الأكبر على كتابة تاريخ النساء. فنوهت الناشطات والناشطون إلى عدم وجود إشارات إلى النساء عند كتابة التاريخ وسعوا إلى إعادة اكتشاف دورهن النشط في الماضي في مجالات مختلفة مثل التوظيف والنقابات العمّاليّة والمنظّمات النسائيّة والحياة الأسريّة والجنس.

وعلى الرغم من ديناميكيّة الحركة، كانت هناك انتقادات متزايدة داخل الحركة النسائيّة حول هيمنة مخاوف النساء البيض من الطبقة الوسطى وما له من أثر على كتابة تاريخ النساء. تم إيلاء اهتمام أكبر للاختلاف بين النساء، بما في ذلك العرق والاثنية والطبقة والميول الجنسية. وأثّرت مدرسة ما بعد الحداثة أيضًا على نظريّة الجندر وتاريخ النساء فتحدّت التركيز على اللغة والخطاب اليقيني النسويّ القديم حول التجربة الحيّة، وطبيعة تبعيّة المرأة، واستخدام فئة "المرأة". فكان هناك تحوّل عن الاهتمام بالظّروف الماديّة

[13] Martinot, D & Désert M (2007): Awareness of a gender stereotype, personal beliefs and self-perceptions regarding math ability: when boys do not surpass girls. Social Psychology of Education, 10(4), pp:455-471.

[14] الخاروف أمل وطروب بدور، الأدوار الجندريّة التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية، دراسة ميدانية في مدينة الطفيلية، مجلة الدراسات الأردنية، 2006، ص539.

[15] فالينتينا غراسي، مدخل إلى علم اجتماع المخيال: نحو فهم الحياة اليومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- سلسلة "ترجمان"، الدوحة/ بيروت، 2018، من مقدمة الكتاب (بتصرف).

لحياة النساء واتّجاه للاهتمام بالتّمثيل والرّمزية والخطاب والنص. على الرغم من زيادة شعبيّة تاريخ النوع الاجتماعيّ، إلا أنّ البحث في تاريخ النساء يستمرّ في الازدهار.

أدّى التوسّع في التعليم العالي إلى فتح المزيد من فرص العمل للأكاديميّات القادرات على التأثير في المناهج الدراسيّة وتقديم دورات في تاريخ النساء. أصبح تاريخ النساء الآن جزءًا لا يتجزأ من المناهج الدراسيّة في التعليم العالي منذ أكثر من نصف قرن، وزاد عدد الأساتذة المتخصّصين في تاريخ النساء، وارتفع عدد المنشورات والأبحاث الاكاديميّة. بالرغم من ذلك، لا تزال العديد من نصوص التاريخ السّائدة تعطي مساحة صغيرة للنساء وخبراتهن الخاصة. حيث لا يزال من المهم في هذا السياق تعزيز البحث في تاريخ المرأة داخل الأكاديميا وفي المجتمع الأوسع. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في الجهود المتنامية في لبنان لتحقيق المزيد من العدالة للنساء، بما في ذلك تمثيل أكبر في المناهج والكتب المدرسيّة، وحصوصًا كتب التاريخ.

3. العدالة الجندريّة في المناهج اللبنانية

نصّ اتفاق الطائف على دور التربية والمناهج التربويّة في بناء السلام والانصهار الوطني بعد سنوات من الحروب. ولا تزال المناهج التي وُضعت عام 1997 تدرس في المدارس في لبنان، والتي جاءت بعد 17 عامًا من الحرب الأهليّة. ومن اللافت ندرة الدراسات التي ركّزت على تحليل الجندر في مناهج والكتب المدرسيّة في لبنان. ولربما ما يفسر ذلك الغياب المستمر لتمثيل النساء في اللجان المولجة بوضع المنهج. أما فيما يخصّ مادة التاريخ، فقد ضمّت اللجان الأربع التي أسّست لوضع منهج تاريخ جديد (1997 – 2010) ممثلين عن الأحزاب ومؤرّخين وتربويّين من مختلف الطوائف والاطياف السياسيّة، لكن جميعهم كانوا رجالاً من دون أيّ استثناء لوجود امرأة واحدة[16].

تظهر قراءة أهداف المناهج أنّ اللجان أولت الاهتمام الأبرز للمواطنة والانتماء إلى الوطن إضافة إلى أهميّة احترام التنوّع الدينيّ والطائفيّ. ومن الملفت للنظر أنّه وبالرغم من اعتماد حقوق الانسان كأساس تنطلق منه مبادى المناهج كحقوق الطفل واحترام الأديان، لم يتمّ التطّرق إلى المساواة الجندريّة او لحقوق المرأة.

وفي غياب الدراسات التي تتناول موضوع الجندر في مناهج التاريخ والكتب المدرسيّة الخاصّة بها، يمكن الإشارة إلى نتائج دراسات معمّقة ركّزت على الجندر في المناهج عامّة وما عكسته من عدم التوازن الجندري. لفتت دراسة غير منشورة، أعدتها اليونيسف (2013) لمضمون أهداف المناهج اللبنانيّة ومنهج وكتب مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنيّة لجهة الحقوق، إلى أنّ حقوق النساء غابت تمامًا عن الأهداف العامّة للمنهج، واقتصر ذكر المساواة الجندريّة على أحد أهداف مادة التربيّة الوطنيّة في سياق الحديث عن المساواة

[16] وفق مقابلاتين قمنا بهما مع عضوين من أعضاء من هذه اللجان، اكدا لنا انه لم يكن هنالك أي نساء

بمعزل عن فوارق الجنس واللون والدين واللغة والثقافة وغيرها. كما أظهرت الدراسة غيابًا تامّاً لأيّ ذكر لحقوق النساء في مادة التربيّة الوطنيّة والتنشئة المدنيّة بينما احتلّ الحق بالتعليم يليه الحق بحريّة التعبير والصحّة ومن ثم الأسرة الأهميّة الكبرى. ومن الملفت تطرق المناهج لحقوق الأطفال المعوقين بينما غابت المساواة الجندريّة. كما ولم يتوفّر تعريف للجندر أو نقاش لمظاهره وأسبابه فقد ظهر بشكل مجتزئ في الوحدات المختلفة في كافّة الكتب المدرسية. على سبيل المثال، ورد ذكر المساواة بين الجنسين بشكل عابر في كتب الصفّ العاشر، أشار إلى التقدم الملحوظ خلال العقدين الماضيّين فيما يتعلق بالمساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصّحية، ممّا يرفع الآمال بإنجاز تقدم نحو المساواة بين الجنسين في مجالي العمل واتخاذ القرارات. كما ورد ذكر الجندر بصورة مباشرة لكن سريعة كجزء من مادّة في الدستور اللبناني تكفل حقوقًا متساوية في الحصول على الوظائف، بصرف النظر عن الجندر، إضافة إلى المساواة تحت سقف القانون. أمّا فيما يخص بقيّة الكتب المدرسيّة، فقد ذُكِر الجندر ضمنًا في مقتبسات قليلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن مواد في الدستور اللبناني المدرجة في الكتب المدرسيّة حول المساواة بين الأفراد بصرف النظر عن الدين والعرق أو الجنس.

تناولت الكتب المدرسية للتربية بعض القوالب النمطيّة الأسريّة والاجتماعية المرتبطة غالبًا بدور المرأة في هذه المجالات. وعلى الرغم من المساواة في المسؤوليات المنزلية بين الأمّ والأبّ في أداء الأدوار المختلفة ضمن الأسرة لم يتم تصوير النسوة بنفس القدر في مجالات أخرى، تحديدًا في الجوانب السياسيّة والإداريّة. سيطر الرجال على المهن التخصّصية والمراكز السياسيّة والنشاطات على كافّة المستويات. صوّرت الكتب الدراسية بأن السياسيين هم من الرجال في المقام الأول، في حين انحصرت مشاركة النساء في بالتصويت في الانتخابات.

من جهة أخرى، برز التحيز اللغويّ في الكتب المدرسية، حيث خُصِّصت الشخصيّات في الروايات والأدوار التمثيليّة، وكذلك في الصور، للرجل بشكل رئيسي. أما لغة الكتب، فكانت لغة ذكورية عمومًا. مثلاً، تم استبدال الطالب بضمير المذكر "هو". في حين حاول بعض مؤلفي كتب الوطنية والتنشئة المدنية معالجة مسألة الجندر في اللغة عن طريق استخدام صيغة الجمع أو المفرد "نحن- أنا". لكن هذه المحاولة المتعمّدة لتحييد الجندر لم تطبَّق

منهجيًا في جميع الكتب المدرسيّة، حتّى أنّه في حالة واحدة حيث تبدو الصورة عادلة تعكس رسم امرأة، يشير النص إلى دور الأخيرة الظاهرة في الصورة بلغة المذكر (مثلاً، يشار إلى المرأة الطبيبة التي تظهر في الصورة بالطبيب الرجل في النص). كذلك بدت القوالب النمطيّة واضحة في الصور، حيث غلب ظهور الرجال في مراكز السلطة في كافّة الإدارات الحكوميّة – القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذيّة – كما وفي المؤسسة العسكريّة أيضًا. وبالرغم من تواجد النساء في المجالات التربويّة والثقافيّة، إلا أنّ الصور لم تعكس دائمًا المساواة حيث كان تصوير النساء حافلا بالصور النمطيّة.

لوحظ أيضا التحيّز الذكوري والتصوير غير الواقعي لأدوار النساء في الصور المدرسية. ففي محاولة، مثلاً، لإظهار المساواة بين الجنسين، عرض كتاب مدرسي صور مجنّدات يقمن بعمل مكتبي. لا تعكس هذه الصورة واقع المجندات في الميدان، اللواتي لا زلنَ أقليّة ينحصر دورهن بالمسؤوليّات المكتبيّة عمومًا، ولم يتوفر أيّ نقاش حول الصّعوبات أو التحدّيات التي تواجه النساء في سعيهن لتحقيق المساواة في هذا المجال الوظيفي تحديدًا أو في غيره.

كما نفّذت اليونيسكو مع المركز التربوي للبحوث والانماء (2012) دراسة واسعة حول مضمون الكتب الصادرة ضمن ورشة إصلاح المناهج عام 1997، والتي شملت جميع المواد ما عدا كتب التاريخ لعدم إبصارها النور آنذاك. استنتجت الدراسة أن أغلبيّة المؤلّفين كانوا من الذكور (55% ذكور مقابل 45% إناث)، وكذلك الشخصيات الواردة في الكتب، والتي شكلّت نسبتها 76%، وبيّنت الدراسة أن نسبة الشخصيّات الذكور والمؤلفين الذكور ترتفع تدريجيًا مع الحلقات الدراسية لتبلغ ذروتها في المرحلة الثانويّة. أمّا عن توزّع مهن الشخصيّات المذكورة في الكتب، من اللافت أنّ 82% من المهن المذكورة كانت للذكور. كما ظهر تفاوت كبير بين الجنسين في المهن الواردة في الكتب المدرسيّة والتي عكست أدوارًا سياسيّة وانتاجيّة وانجابيّة ومجتمعيّة. تمحورت مهن النساء حول الأدوار النمطيّة وأغلبها إنجابيّ وعائليّ وخاصّ في حين غابت النساء عن الأدوار المنتجة والمسؤولة والمشاركة وصنع القرار، بينما تمحورت مهن الرّجل حول الأدوار القياديّة والمسؤولة والمنتجة وأغلبها سياسيّ وإنتاجيّ وعام.

وفي دراسة أعدها يعقوبيان والخطيب حول صورة العلماء في كتب العلوم في لبنان (2017)، تبيّن وجود عدد من الصور النمطيّة الجندريّة والعرقيّة، فكان غالبيّة العلماء من الذكور البيض، بينما يغيب العلماء غير الغربيّين بمن فيهم العلماء اللبنانيون و/أو العرب والعالمات النساء.

2.

منهجية تحليل محتوى مناهج التاريخ في لبنان

اعتمدت الدراسة منهجيّة تحليل المحتوى للإجابة عن سؤال البحث. يشكل تحليل المحتوى أحد الأساليب البحثيّة الشائعة لتحليل بيانات النصوص، حيث تستهدف تقصي الغاية والمضمون بشكل منهجيّ وصفي وكمّيّ للمحتوى الظاهر (ص 18)، يتيح هذا المنهج للباحثين من تغطية كميّات ضخمة من المعلومات بطريقة منهجيّة لمعالجة مسألة معينة. وفي وصفّ لجورج (George, 2008) يتناول فيه الغاية والأساس المنطقي لتحليل المحتوى، يقول:

"إنّ تحليل المحتوى الكمّي هو في المقام الأوّل أسلوب إحصائيّ يتوخى الحصول على بيانات وصفية عن المتغيّرات في المحتوى. وتكمن قيمته في أنّه يوفر إمكانية الحصول على ملاحظات دقيقة وموضوعيّة وموثوقة حول تواتر خصائص معيّنة للمحتوى، إمّا بصورة فرديّة أو بالاشتراك مع غيرها. بعبارة أخرى، تستبدل المقاربة الكميّة الملاحظات المنظّمة والفرز المنهجيّ بطرق انطباعيّة لمراقبة هذا التواتر" (ص 144).

هذا الغرض يناسب الهدف من الدراسة التي تتقصى العدالة الجندريّة في كتب التاريخ المدرسية في لبنان. إنّ المراقبة المنظّمة والفرز المنهجي التي توفّرها مقاربة تحليل المحتوى تساعد في تحديد حجم التواترات والتغيّرات للمواضيع الرئيسية، مما يعزز من صحّة وموثوقيّة البيانات التي تُعتبر هامّة، خاصة في ظل وجود العديد من الباحثين المشاركين في عملية التحليل.

إنّ الترميز هو العمليّة الأساسيّة في مقاربة تحليل المحتوى. تمكّن الرموز الباحثين من فرز وحصر كميّات كبيرة من النصوص في فئات من المحتوى قليلة إلى حدّ ما (Weber, 1990). هناك ثلاث أنواع من الترميز: تحليل المحتوى التقليديّ وتحليل المحتوى المُوجّه والتحليل النهائيّ. وقد اتبعت هذه الدراسة النهج الموجَّه حيث جرى تطوير نظام ترميز مسبق قبل عملية التحليل، مقارنة بالنهج تقليديّ الذي يستخرج الفئات من البيانات أثناء تحليلها أو النهج النهائيّ الذي يعالج النص ككلمات مفردة أو مرتبطة بمحتوى معيّن. لقد أثبت التحليل المُوجّه أنّه الأكثر مُلاءمة لهذه الدراسة، حيث يتماشى مع هدف البحث الذي يركز على كيفيّة معالجة الكتب المدرسيّة لمواضيع العدالة الجندرية.

لقد وُضع الترميز ليغطي البعدين التاليينّ:

التّغطية والمحتوى: حيث تضمّن الإطار التحليليّ عددًا من العناصر التي تختبر مدى وعمق وسياق التغطية للعدالة الجندريّة التي تشكل هدف البحث هنا.

الإطار النظريّ لتحليل مضمون المناهج

اعتمدت الدراسة المعايير السبعة التي حدّدها Zittleman & Sadker, 2002 لرصد وتحليل التمييز الجندريّ في الكتب المدرسيّة وهي كالتالي:

1. **التخفّي:** عند غياب موضوع المساواة والتحيّز بين الجنسين عن المناهج الدراسيّة.
2. **القوالب النمطيّة:** أدوار خاصّة للنساء.
3. **عدم التوازن وعدم الحساسيّة:** عندما يقدّم المنهج تحليلاً أو تفسيرًا واحدًا فقط.
4. **غير الواقعيّة:** عندما يتمّ تقديم المواقف على أنّها مثاليّة ورومانسيّة ومعقّمة مثل العائلات النواة المكوّنة فقط من الأب والأمّ والأطفال.
5. **التشرذم:** التقديم العشوائيّ للنساء في سياقات مختلفة.
6. **التحيّز اللغويّ:** هذا ينطبق بشكل خاصّ على اللغة العربيّة التي تستخدم أسماء وأفعال وصفات مختلفة للنساء والرجال.
7. **التحيّز التجميليّ:** وجود صور للنساء ولكن لا توجد إشارة في النص إلى مساهمات أو نضالات النساء.

بناء على هذه المعايير طوّرنا لائحة بالرموز(CODES) التي سيعالجها تحليل المضمون لكل كتاب وهي كالتالي:

اسم الكتاب ودار النشر	السلسلة	المؤلفون	المضمون: أين تظهر النساء؟ الرجاء تحديد الفصل والصفّحة	المضمون: كيف تظهر في النصوص؟ الفصل والصفّحة	صورة المضمون: كيف تظهر في الصور؟ الفصل والصفّحة	الأسئلة والتمارين
		عددهم، جميعهم ذكور، غالبية ذكور، متساوي، أغلبية نساء	موضوع درس مخصص، تذكر في معرض الدرس كمثال عن امرأة، تظهر بصورة في درس بشكل عشوائي، غير ذلك (الرجاء التحديد)	ضحية، قائدة سياسية، شخصية اجتماعية خيرية، رومنسية، غير ذلك (الرجاء التحديد)	ديكور ليس له علاقة بالدرس، كمثال في نص يعالج المرأة، كمصدر لإثراء المعلومات، رومنسي أو غير ذلك (الرجاء التحديد)	غائبة، في صلب السؤال والتحقيق، جزء من السؤال

تمّت الاستعانة بفريق من أعضاء الهيئة اللبنانيّة للتاريخ، يضم ثلاثة من أساتذة التاريخ المتمرّسين، لتنفيذ مهمّة تحليل مضامين الكتب المدرسية مستخدمين الإطار التحليليّ أعلاه. جمع الفريق المعطيات المطلوبة بشكل دقيق بحسب جدول الفئات والمؤشرات المحدّد. شمل التحليل مضامين الكتب والنصوص والفقرات والصور والتمارين وأسئلة التقييم. تمّ اختيار عشوائيًا كتب صادرة عن دور نشر مختلفة، وتجدر الإشارة إلى أنّه في بعض الأحيان ولتكوين نظرة أكثر دقّة، تمّ تحليل كتابين صادرين عن دور نشر مختلفة لبعض الصفّوف.

قرّرنا دراسة محتوى الكتب المُستخدمة في المدارس الخاصّة والرسميّة على حد سواء، واختيار عيّنة عشوائيّة منها. ومن خلال دراسة أعدتها الهيئة اللبنانيّة للتاريخ (2016)، يظهر أنّ عددًا كبيرًا من المدارس أصبح يكتفي بتدريس التاريخ في الحلقتين الثالثة والثانويّة. وبناء على ذلك، اخترنا دراسة محتوى كتب التاريخ للحلقتين الثالثة والرابعة (أي المرحلتين التكميليّة والثانويّة)، نظرًا لأنّ العديد من المدارس لا تدرس مادة التاريخ قبل الحلقة الثالثة، وبما أنّ الدولة لم تصدر كتاب تاريخ رسمي صادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، ارتأينا أن نعتمد على الكتب الأكثر استخدامًا في المدارس اللبنانيّة الرسميّة والخاصّة وهي الكتب الصادرة عن دار حبيب ناشرون ودار بركات والمعتمدة في مدارس المبرات الخيريّة، وكتاب إلكتروني أصدره المركز التربوي للبحوث والانماء خلال جائحة كوفيد 19.

نتائج الدراسة:

يشمل عرضنا لنتائج الدراسة تحليل المؤلّفين لتمثيل النساء في مضمون الكتب والأدوار التي يظهرن بها، وظهورهنّ في الصور والرسومات وأسئلة الامتحانات.

النساء وتأليف كتب التاريخ المدرسية

قبل عرض نتائج تحليل مضمون المناهج، كان لا بد من التعرّف على مدى مشاركة النساء في عمليّة تأليف كتب التاريخ. أظهرت النتيجة هيمنة الرجال بشكل كامل على عمليّة التأليف حيث لم تظهر مشاركة النساء في الكتابة والتحرير وجمع المعطيات واختيارها. هذا الواقع سينسحب حتمًا على نسبة ظهور النساء في مناهج التاريخ كما سيتضح لاحقًا.

جدول رقم (1): توزع المؤلفين والمعدّين بحسب الجنس والصفّ والكتاب المعتمد

الصفّ	دار حبيب ناشرون		دار بركات		كتب المركز التربوي للبحوث والإنماء		كتب المبرات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
السابع	-	-	-	-	6	1	-	-
الثامن	-	-	1	صفر	-	-	-	-
التاسع	8	صفر	-	-	-	-	-	-
العاشر	4	صفر	-	-	-	-	1	صفر
الحادي عشر	4	صفر	-	-	-	-	-	-
الثاني عشر	4	صفر	1	صفر	-	-	-	-

إنّ تحليل معطيات الجدول يدفعنا إلى التوقف عند كيفيّة إنتاج كتب التاريخ في لبنان، حيث من اللافت إعداد بعض الكتب من قبل شخص واحد فقط، دون وجود مراجعين للمادة. وبالعودة إلى نسبة مشاركة النساء في كتابة وإعداد كتب التاريخ في لبنان، نجد أنّ هناك امرأة واحدة فقط شاركت كمنسقة في انتاج الكتاب الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، وهي الجهّة الرسميّة الموكّلة بوضع المناهج التربويّة في لبنان، وتحدي أهداف المواد العامّة والخاصّة، وإعداد الكتب وإصدارها. وبالتالي فإنّ غياب النساء عن فريق التأليف واقصار دورهن على التنسيق فقط، يعكس عدم مراعاة العدالة الجندريّة في إعداد مناهج التاريخ وهو أمر له انعكاسات على مدى تمثيل النساء في المحتوى وتضمين مساهمتهن في صناعة التاريخ، أو تقديم رؤية نسويّة للتاريخ.

ظهور النساء في نصوص كتب التاريخ

لم يتمّ ذكر النساء في كتب التاريخ إلا بشكل هامشي وعرضي، دون تخصيص أيّ محور أو درس يتناول مساهمة النساء في التاريخ أو يعكس تحليلاً نسويًّا للتاريخ، أو يظهر وضع النساء في حقبة معيّنة أو خلال حدث ما. أمّا في الحالات العرَضيّة التي ظهرت فيها النساء، فاقد جاء تمثيلهن سلبيًّا.

قبل البدء بتحليل معطيات الجدول (رقم 2) أعلاه، لابد من الإشارة إلى أنّ مضامين كتب التاريخ للحلقتين الثالثة والرابعة لم تتضمّن أية فقرة خاصّة بالنساء، وعليه، فإنّ التحليل الذي نعرضه في هذا الجدول يقتصر على العبارات العرَضيّة التي ظهرت فيها النساء بشكل مباشر أو غير مباشر.

جدول رقم (2): تحليل ظهور النساء في نصوص كتب التاريخ

دور المرأة في النصوص	تكرارات الصفّوف						المجموع
	الصفّ السابع	الصفّ الثامن	الصفّ التاسع	الصفّ العاشر	الصفّ الحادي عشر	الصفّ الثاني عشر	
ضحية	2	-	1	5	-	1	9
قائدة	1	-	-	1	-	-	2
مقاومة/ مناضلة	-	-	1	1	1	2	5
خائنة/ متآمرة	1		-		1	-	2
ملكة/ أميرة/ امبراطورة	3	-	-	1	1	-	5
وسيطة حلّ	-	2	-	-	-	-	2
والدة الأمير	-	1	-	-	-	-	1
زوجة الأمير/ الملك	-	1	1	1	-	-	3
الخادمة لزوجها	-	-	-	1	-	-	1
آلهة	-	-	-	2	-	-	1
نسيبة الرسول	1	-	-	2	-	-	3
العاملة/ المنتجة	1	-	-	1	1	-	3

تشير معطيات الجدول إلى تمايز في الأدوار التي ظهرت فيها النساء في مناهج التاريخ، حيث يمكن تحديد 3 فئات لهذه الأدوار بحسب طبيعتها: الأدوار الإيجابيّة والأدوار السلبيّة والأدوار المُحايدة.

الأدوار الإيجابيّة:

يُقصد بها الأدوار التي ظهرت فيها النساء كفاعلات على الصعيدين الوطنيّ والمجتمعيّ، وتمثّلت بظهور المرأة كقائدة، وكمناضلة، وكوسيطة حلّ، وكعاملة (12 تكرار). وتنطوي هذه الأدوار على البعد الإيجابيّ المطلوب لضمان حد مقبول من العدالة الجندريّة في مناهج التاريخ. فقد كان دور النساء أساسيًا في صناعة الأحداث والتأثير فيها عبر التاريخ، وليس من الإنصاف تغيّيبها في كتب التاريخ أو ذكر إنجازاتها بشكل عرضيّ لا يتعدى بعض العبارات البسيطة. نورد بعض النماذج التي ذكرت في مضامين الكتب:

- **القائدة:** "تفرّدت شجرة الدرّ بالحكم" في كتاب الصفّ السابع. "قامت زنوبيا ملكة تدمر بضم مصر إلى دولتها العربيّة" في كتاب الصفّ العاشر.
- **المُناضلة:** "شاركت النساء في التظاهرات رفضًا لاعتقال السلطة السياسيّة من قبل الفرنسيين" في كتاب الصفّ الثاني عشر. "اذ شارك الطلاب والنساء في التظاهر والاضراب وطلبوا من السفير البريطاني التدخّل للإفراج عن المعتقلين" في كتاب الصفّ التاسع.
- **الوسيطة:** "حصول والي دمشق على مبلغ 280 ألف قرش دفعتهم السيّدة نسب والدة الأمير فخر الدين مقابل انسحاب قوات الوالي من الإمارة المعنيّة" في كتاب الصفّ الثامن.
- **المنتجة:** "نشطت في عدة صناعات أهمّها صناعة المنسوجات التي اشتركت في صناعتها النساء" في كتاب الصفّ السابع. "تمرّست بإدارة البيت وبأعمال مختلفة بغياب الرجل" في كتاب الصفّ الحادي عشر.

الأدوار السلبيّة:

يُقصد بها الأدوار التي ظهرت فيها النساء بشكل سلبي كضحيّة أو خائنة أو خادمة (12 تكرار). لقد تعرّضت النساء عبر التاريخ إلى الكثير من المُمارسات الظّالمة بحقهن والتي لا تزال بعض أشكالها موجودة حتى اليوم، كما لعبت بعض النساء أدوارًا سلبيّة في بلادهن ومجتمعاتهن كالعديد من الرجال، لأنّ الشر يرتبط بالطبيعة الإنسانية بشكل عام. ومهما يكن شكل الظهور السلبي للنساء في كتب التاريخ فإنّ وجوده واقعي ومنطقي، ولكن من الضروري أن يترافق هذا الظهور مع مساحة كافية وكبيرة للأدوار الإيجابيّة التي قامت بها النساء عبر التاريخ، وبالإضافة إلى عرض أبرز التغيرات التي رافقت هذا الواقع عبر الزمن. وسنورد بعض النماذج التي أظهرت النساء بشكل سلبي:

- **الضحية:** "أمر الحاكم بأمر الله النساء بالتزام بيوتهنّ" في كتاب الصفّ السابع. "النصّ القانونيّ هنا يميز بين المرأة المتزوّجة والخادمة أو حتى المومس والحكم يصدر على المومس بالضرب خمسين ضربة ويسكب الزفت عليها" في كتاب الصفّ العاشر. "تمتّع الزوج بسُلطة مطلقة على عائلته فهو بحسب القانون مالك للزوجة والأولاد وحرّ التصرّف بهم، له الحقّ ببيع زوجته في حال قصّرت عن وفاء الدَيْن" في كتاب الصفّ العاشر. "للقبائل عادات إكرام الضيف وحماية المظلوم والحرص على الشرف والكرامة وهذا ما دفع البعض إلى وأد البنت (أي دفنها حية) خوفًا على شرفها وشرف قبيلتها لانّ النساء كن يتعرضن للسبي في حالات الغزو" في كتاب الصفّ العاشر. "اذا لم ترزق بولد فيحقّ للزوج أن يتزوّج بأكثر من امرأة بشرط ان تختارهم امرأته" في كتاب الصفّ العاشر.

- **الخائنة:** "تآمرت شجرة الدر على ابنها ليتم اغتياله وتتفرد بالحكم" في كتاب الصفّ السابع. "فضائح البلاد مع راسبوتين ونيله من كرامة الملكة" في كتاب الصفّ الحادي عشر.

- **الخادمة:** "النساء المتزوّجات إذا خرجن في الشارع يؤزرن رؤوسهن ... المرأة الوضيعة التي يتزوّجها رجل إنّها في الشارع تتحجب والخادمة التي لم يتزوجها رجل يظل رأسها مكشوفًا" في كتاب الصفّ العاشر.

الأدوار المحايدة:

يُقصد بها الأدوار التي تجلّت بظهور النساء بدور غير إيجابيّ وغير سلبيّ، مثل دور ملكة أو أميرة أو زوجة أو أم الملك والأمير أو آلهة أو نسيبة الرسول (13 تكرار). تتمثّل الأدوار المُحايدة بظهور النساء في متن النص مع الصفّة المُعطاة لها دون أن يكون هناك تبيان للدور الذي لعبته ايجابيًا او سلبيًا، مع الإشارة إلى أنّ ظهور المرأة كزوجة أو والدة في هذه الأدوار يُمكن تصنيفه ضمن الظهور السلبي على اعتبار أنه شكل من أشكال التنميط الذي يكرس أدوارًا تقليدية. وفيما يلي بعض النماذج الخاصّة بالأدوار المحايدة:

- **الملكة/ الأميرة/ الامبراطورة:** "عاد الخلاف بين البيزنطيين والفاطميين في عهد الإمبراطورة تيودورا" في كتاب الصفّ السابع. "ومن أشهر ملكات مصر نفرتيتي" في كتاب الصفّ العاشر. "عند موت الإمبراطورة هو تسي وبما أنّ ابنها قاصر، تمّ تنحية الأسرة" في كتاب الصفّ الحادي عشر. "اتّحدت المملكتان بزواج فرديناند الثاني ملك أورغان إلى إيزابيل ملكة قشتالة" في كتاب الصفّ السابع.

- **زوجة/ أم الملك أو الأمير:** "زوجة الأمير بشير الشهابي الثاني الست

شمس" في كتاب الصفّ الثامن. "السيدة نسب والدة الأمير فخر الدين" في كتاب الصفّ الثامن.

- **آلهة الحبّ:** "إيزيس اخت أوزيريس وزوجته في آن معًا، فتشت عن زوجها وهي الإلهة الذكيّة المطّلعة على العلوم وأسرار السحر" في كتاب الصفّ العاشر. "عشتروت أشهر آلهة الفينيقيّين إلهة الحبّ والخصب" في كتاب الصفّ العاشر.
- **نسيبة الرسول:** "حفيد السيّدة فاطمة ابنة الرّسول وزوجة الإمام عليّ بن أبي طالب وإليها انتسب الفاطميّون" في كتاب الصفّ السابع. "توفيت والدة آمنة، تعرّف الرسول بعدها إلى سيّدة غنيّة من قريش وهي خديجة بنت خويلد" في كتاب الصفّ العاشر.

يتضمن الجدول (رقم 3) خصائص شخصيّات النساء كما ظهرت في كتب التاريخ الخاصّة بالحلقتين الثالثة والرابعة، وهي خلاصة ظهورهن في مضمون النصوص التي استعرضناها في الجداول السابقة.

جدول رقم (3): تحليل شخصية النساء في محتوى كتب التاريخ

شخصية المرأة	تكرارات الصفّوف						المجموع
	الصفّ السابع	الصفّ الثامن	الصفّ التاسع	الصفّ العاشر	الصفّ الحادي عشر	الصفّ الثاني عشر	
الشجاعة	1	1	1	1	-	3	7
العطوفة	2	1	-	-	-	-	3
المسؤولة	1	-	1	1	1	-	4
المحرضة على العنف	1	1	-	-	-	-	2
الضحية/ الضعيفة	3	1	3	5	1	1	14
الجميلة	1	-	-	1	-	-	2
الخائنة	1	-	-	-	1	-	2

نلاحظ أنّ المرأة الضحيّة/الضعيفة احتلت المرتبة الأولى من حيث الظهور بعدد تكرارات بلغ 14 مرة، وهو مؤشر سلبي يكرّس الصورة النمطيّة للمرأة المغلوب على أمرها من قبل الرجل الذي يفرض سلطته وسيطرته عليها دون أن تتاح لها إمكانيّة الرفض أو الاعتراض أو المقاومة. وعلى الرغم من أن مناهج التاريخ تتضمن أحداثًا واقعيّة ومن بينها مراحل الظلم الكثيرة التي

تعرضت لها النساء، إلا أنه كان بالإمكان القيام بتوازن بين هذه الأحداث وتلك التي ظهرت فيها المرأة بإيجابيّة كصانعة للحدث ومؤثرة فيه كما الرجل.

تكرّرت شخصيّة المرأة الشجاعة في مضمون الكتب حوالي 7 مرات، وقد برزت كمقاومة للاحتلال ومناضلة ومشاركة في التظاهرات الشعبيّة. ويندرج ضمن الظهور الإيجابي للمرأة شخصيّتها المسؤولة التي تمثلت بالعمل والإنتاج والمشاركة في الحياة الاقتصاديّة إلى جانب الرجل أو بغيابه كمسؤولة عن إعالة أفراد الأسرة. كما وظهرت المرأة بصفة الأمّ العطوفة على أولادها وهو ظهور نمطيّ يكرّس تقديس دورها كأم. كما نجد أنّها برزت كرمز للجمال والأنوثة وهو واقع لم يتغير عبر التاريخ. تجلت المرأة أيضًا كخائنة وكمحرضة على العنف وهي صفّات تندرج ضمن سياق الظهور السلبي الذي ليس من الممكن تلافيه بسبب واقعيّة أحداثه، في حين كان بالإمكان التركيز على الصفّات الشخصية الإيجابيّة التي تعطي المرأة بعض الإنصاف.

إنّ تنميط المرأة الذي تكرّسه مناهج التاريخ يؤكد أنّ المدرسة تعيد إنتاج الثقافة التقليديّة، وتعزز بنى الهيمنة الذكورية التي تحدث عنها بيار بورديو، باعتبارها "نتاج عمل لا يتوقّف (إذًا تاريخي) لإعادة الإنتاج التي يساهم فيها أعوان فرادى ومؤسسات وعائلات وكنيسة ومدرسة ودولة" . وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المناهج قديمة، وعلى الرغم من محاولات تشكيل اللجان في العام 2010 لتعديلها، جاءت لتكرّس مبدأ هيمنة الذكور حيث لم تضم اللّجان أيّة امرأة. بالتالي، إنّنا نتطلّع إلى أن يكون المنهج المرتقب، والذي تأخّر لعقدين ونيف، أكثر ادراكًا للعدالة الجندريّة وأن يُظهر وعيًا لأهميّة إظهار المرأة كجزء أساسي من تشكيل المجتمع ومساهمتها عبر التاريخ في كافّة المجالات السياسيّة والاقتصادية والفكريّة والثقافيّة.

[17] بورديو بيار، الهيمنة الذكورية، مرجع سابق، ص: 62.

تحليل ظهور النساء في الصور

تألفت الكتب التي قمنا بتحليل مضمونها من نصوص وصور وتمارين وأسئلة. اقتصر ظهور النساء في كتب التاريخ على 20 صورة، غلب عليها الطابع السلبي. يعكس هذا الظهور الكمّي حجم وجود النساء في كتب التاريخ، التي كتبت من قبل ذكور. فمثلاً ظهرت المرأة في صورة في كتاب الصفّ الثامن امرأة مستشرقة تغزي الحقد الطائفي بين الموارنة والدروز في جبل لبنان، دون أن يكون هناك ارتباط بين الصورة ومضمون النصوص الواردة في هذا الفصل. يدفعنا ذلك إلى التساؤل عن جدوى وضع صورة تظهر المرأة بشكل سلبيّ دون أن تخدم أهداف النصوص ومضامينها.

جدول رقم (2): تحليل ظهور النساء في الصور الواردة في كتب التاريخ

دور المرأة في الصورة	تكرارات الصفّوف						المجموع
	الصفّ السابع	الصفّ الثامن	الصفّ التاسع	الصفّ العاشر	الصفّ الحادي عشر	الصفّ الثاني عشر	
ضحيّة	-	-	1	-	1	-	2
مقاومة	-	-	1	-	-	2	3
أمّ	2	-	2	-	-	-	4
زوجة أمير/ ملك/ زعيم	1	2	1	-	-	-	4
عاملة/منتجة	-	1	-	-	-	-	1
محرّضة على العنف	-	1	-	-	-	-	1
ديكور لا ترتبط بمضمون النصوص	1	1	-	2	1	-	5

عند تحليل الصور القليلة التي تضمّنتها الكتب المختارة، نجد أنّ المرأة ذكرت لكونها زوجة لملك أو أمير أو زعيم (صورة لعائلة وليّ عهد النمسا في الصفّ التاسع، زوجة الأمير فخر الدين في الصفّ الثامن، وصورة لإليزابيت في الصفّ السابع) وهو تكريس للصورة النمطيّة التي تظهر المرأة ككيان مرتبط بالرّجل وبالأهميّة الموكّلة إليها كزوجة حاكم او قائد سياسي. ويتعادل ذكر المرأة كزوجة مع عدد المرّات التي ظهرت كأمّ وضحيّة. فظهرت الأم في الصفّ التاسع في صورة لأمّهات نازحات ممسكات بأيدي أبنائهن، وفي أخرى بدت مطأطأة الرأس وبجانبها أولادها كضحايا للحرب اللبنانية، وفي

الصفّ السابع ظهرت في صورتين كوالدة الإله. هذه الصورة النمطيّة أيّ صورة "المرأة الأمّ" تغلب على صورة المرأة في معظم المناهج التعليميّة. وهذا ما أشارت اليه عدّة دراسات من بينها دراسة أميني وبيراندیج[18] التي أثبتت أنّ الأمومة هي الدور الذي تركز عليه الكتب الدراسيّة. وبالفعل، هذا ما يظهر من خلال الكتب التي شملتها هذه الدراسة. في حين بقي ظهور المرأة كمناضلة ومدافعة عن أرضها (صورة لمناضلة جزائرية ضد الفرنسيّين في كتاب الثانيّ عشر، صورة لسيّدتين تحملان السلاح على الجبهة الفلسطينيّة إلى جانب الرجال)، وهي الصورة الحقيقيّة لدور المرأة التاريخيّ في تحقيق التحرّر والاستقلال ولمشاركتها إسوة بالرّجل في عمليّات المقاومة والنضال، نادر في الكتب.

من ناحية أخرى، ظهرت المرأة كضحيّة (في صورة من الصفّ التاسع لعدّة نساء نحيفات إحداهن ميّتة وأخرى مطأطأة الرأس، كضحايا للحرب في جبل لبنان) أو كمثال عن الضعف (صورة كاريكاتورية في الصفّ الحادي عشر تظهر ستالين كعروس وهتلر كعريس في دلالة إلى سيطرة العريس على العروس). تعكس هذه الصور التصور السائد لدى مؤلفي الكتب المدرسيّة، ومن وافق عليها رسميًّا، بأن المرأة تمثل الطرف الأضعف في المجتمع، وفقًا للمنظومة الثقافية التي كانت سائدة في الماضي والتي يُعاد انتاجها حتى يومنا هذا.

أخيرًا ظهرت المرأة في صورة في كتاب الصفّ الثامن كعاملة في الغزل والنسيج، وهي تحمل دلالة إيجابيّة عن دور المرأة في الحياة الاقتصادية والعمل أسوة بالرجل.

[18] Amini, M., Birandiji, P.(2012). Gender Bias in The Iranian High School EFL Textbooks, English Language Teaching, Vol. 5, No. 2.

جدول رقم (5): تحليل ظهور النساء في التمارين والأسئلة

الصفّ	دار حبيب ناشرون	دار بركات	كتب المركز التربوي للبحوث والإنماء	كتب المبرات
السابع	-	-	ظهرت في سؤال تمهيدي	-
الثامن	-	غائبة	-	-
التاسع	غائبة	-	-	-
العاشر	غائبة	-	-	غائبة
الحادي عشر	غائبة		-	-
الثاني عشر	غائبة	ظهرت في نص تاريخي للقراءة	-	-

أظهر تحليل ظهور النساء في الأسئلة والتمارين في كتب التاريخ انسجامًا كبيرًا مع النمط العام لظهورهن في الصور والنصوص. فقد غابت النساء عن أغلب الكتب بما تتضمنه من محاور وفصول، وظهرت المرأة في سؤال تمهيديّ في كتاب الصفّ السابع هو "أرجع الفاطميون نسبهم إلى السيّدة فاطمة، فمن هي؟"، وفي نص تاريخيّ للقراءة في كتاب الصفّ الثاني عشر.

خلاصة استنتاجيّة

أظهرت الدراسة حجم التهميش والإقصاء الذي يُمارس على النساء في المناهج اللبنانيّة بشكل عام وفي كتب التاريخ على نحو خاص. ومن أبرز الملاحظات: 1) ندرة الدراسات والمنشورات حول هذا الموضوع، 2) غياب النساء عن لجان التأليف، مما يعكس تمييزًا ممنهجًا أدى إلى تهميش المرأة في كتب التاريخ، وفي منهجيّة تطوير المناهج التي لا يزال يهيمن عليها الذكور.

على المستوى الكمّي:

جاء ظهور النساء، وذلك بناءً على تحليل ظهور المرأة في كتب التاريخ للحلقتين الثالثة والرابعة، على المستوى الكمّي محدودًا للغاية ولا يرتقي إلى الحد الأدنى المقبول، حيث كان من الواجب تخصيص مساحة للنساء في الأحداث التاريخيّة بتقاطعها المكانيّ والزمانيّ حيث لا نجد فقرة واحدة في كتاب واحد خُصّصت للمرأة، في حين تمثّل وجودها في الكتب ببعض العبارات وبعض الصور القليلة، وهو مؤشر واضح على تمييز جندري بحقّها.

على المستوى النوعي:

ظهرت المرأة بشكل نمطيّ في أغلب الأدوار، حيث برزت كضحيّة ضعيفة تتعرض للظلم وهو واقع مازال موجودًا بمظاهر معيّنة في أيّامنا الحاليّة، كالنساء ضحايا العنف والاغتصاب والزواج المبكر وغيرها من الممارسات العنيفة. كما ظهرت كزوجة وأم وأخت وهو تكريس لواقعها كنسيبة لرجل تحمل أسمه له مكانته ومركزه وهي تستمدّ حضورها من هذا النسب. في المقابل، نجد أنّ النساء المقاومات المناضلات ظهرن في الكتاب كمشاركات للرجل في النضال والتحرير دون أن يترافق ذلك مع أسئلة وتمارين ونصوص خاصّة بالنساء مما يؤكد ظهورهن عرضيًا في متن الكتب.

بالنتيجة، إنّ مناهج التاريخ في لبنان لا تعطي النساء حقهن في الظهور لا على المستوى الكمي ولا على المستوى النوعي، جاءت هذه المناج مُجحفة وتمييزيّة بحقهن، كما أنّ النساء غابت بشكل كامل عن لجان كتابة الكتب. وبالتالي فإنّ المحاولات الجاريّة لوضع منهج جديد للتاريخ لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار العدالة الجندريّة كهدف أساسي ترتكز عليه بغض النظر عن المقاربات المختلفة التي ستكتب بها المناهج. لا يمكن بناء مواطن لبناني يؤمن بالعدالة والمساواة بين الجنسين دون مناهج تربويّة تعزز هذه الأهداف وتسعى إلى إرسائها بالشكل المناسب لتحقيق التغيير المنشود على المستوى المجتمعي والوطني.

إنّ إزالة هذا التهميش المُمنهج ضدّ النساء في تصميم المناهج وفي مضمونها لجهّة ظهور وتمثيل النساء ومن حيث تضمين رؤية ومقاربة نسويّة للتاريخ والتأريخ، يتطلب إعادة تركيب المنظومة التربويّة في وزارة التربية لجهّة مفهومها للعدالة الجندريّة وكيفيّة تحقيقها في آليّة تطوير المناهج وفي مضمون ومنهجيّات تعليم التاريخ وآليات تقييم التعلم. من هذا المنطلق، تبدأ العدالة الجندريّة بلجنة تأليف التاريخ التي يهيمن عليها حتى الآن الذكور وخاصّة لجهّة المؤرّخين. بالرغم من التوجّه الجديد نحو التاريخ الاجتماعي عوضا عن السياسيّ، استمرّت فلسفة التاريخ بتهميش النساء ممّا يبرز الحاجة إلى تبني مقاربة نسويّة وذلك إلى جانب المقاربات المتّبعة في التاريخ في لبنان

ونختم هذه الدراسة بالتوصيّات التالية:

- الدفع باتجاه التمثيل الجندري العادل للنساء في لجان التاريخ وكتب التاريخ.
- إطلاق نقاش معمّق حول مُقاربات الجندر والنسويّة في مناهج التاريخ وفي التأريخ.
- تشجيع المزيد من الدراسات الجندريّة والنسويّة في مجال التاريخ.
- القيام بندوات ومؤتمرات وورش عمل حول مفهوم الجندر والنسويّة في التاريخ.
- اعتماد مقاربة جندرية تقاطعية في جميع المواد المدرسيّة.

المراجع الأجنبية

1. **Amini, M., Birandiji, P.** (2012). Gender Bias in The Iranian High School EFL Textbooks, English Language Teaching, Vol. 5, No. 2.
2. **Frayha, N.** (2012). Education as a Means of Building Social Cohesion in Lebanon: An Unfinished Task, in Shuayb, M. **Rethinking Education for Social Cohesion, International Case Studies,** Palgrave, London, 103–113.
3. George, A. (2008). Quantitative and Qualitative Approaches to Content Analysis, in Krippendorff, K. & Bock, M. A. **The Content Analysis Reader,** Sage, 144–155.
4. **Hannam, J.** (2008). Women's history, feminist history. https://archives.history.ac.uk/makinghistory/resources/articles/womens_history.html
5. **Zittleman, K. & Sadker, D.** (March/April 2002). Gender Bias in Teacher Education Texts: New (and Old) Lessons, Journal **of Teacher Education**, 53 (2), 168–180.
6. **Martinot, D.**& **Désert, M.** (2007). Awareness of a gender, Social Psychology of Education: An International Journal, 10(4), 455–471.
7. **Oakley, A.** (1972). **Sex, Gender and Society.** London: Maurice Temple Smith Ltd.
8. **Weber, R. P.** (1990). **Basic content analysis (2nd ed.).** Sage Publications, Inc.

المراجع العربية

1. الأمم المتّحدة، "الهدف-5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264

2. **الخاروف، أ. وبدور، ط.** (2006). "الأدوار الجندريّة التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية"، دراسة ميدانيّة في مدينة الطفيليّة، مجلة الدراسات الأردنيّة.

3. "الانسان والمخيال: منتدى الثقافة الشعبية" (2009). الثقافة الشعبية.

4. "المساواة بين الجنسين في لبنان: واقع تحدّيات وآفاق 2000-2018"، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعيّة وصندوق الأممّ المتّحدة للسكان (2018).

5. "شؤون المرأة في البيان الوزاري: ثلاثة أسطر رفع عتب" (شباط 2020)، جمعية كفى، https://kafa.org.lb/ar/node/406

6. "واقع النساء في ظل غياب قانون مدني للأحوال الشخصية" (آذار 2019)، جمعية كفى، https://kafa.org.lb/ar/node/318

7. دليل عمل لمنظمات المجتمع المدني في لبنان من أجل تعميم النوع الاجتماعي، دعم لبنان: https://daleel-madani.org/sites/default/files/Resources ls-gender-manual-dec-2017-online-ar_1.pdf/

8. **الصرّاف، د. (2019).** "ترشح المرأة اللبنانيّة إلى الانتخابات النيابية بين المساواة في الفرص والتفاوت في النتائج"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بعنوان المساواة بين الجنسين إشكاليات ثقافية واجتماعية، مركز الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

9. **رشدي، ع. (2009).** الجندر (النوع الاجتماعيّ)، منشورات مديرية التربية سألوط، مصر.

10. **غراسي، ف. (2018).** مدخل إلى علم اجتماع المخيال: نحو فهم الحياة اليوميّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- سلسلة "ترجمان"، الدوحة/بيروت.

المراجع العربية

11. **شعيب، م. (2010).** حقوق الطفل والجندر وإدارة النزاع والعنف والحوار في الكتب المدرسيّة لمواد المواطنة والتربية المدنية في لبنان، دراسة لمنظّمة يونيسف.

12. **كيّال، م.** التحديات الثقافية نحو بلوغ الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة 2030، مجلة التجديد العربي، العدد 2، تموز 2021، المعهد العربي للتجديد العربي: https://journal.arabicrenewal.org/index.php/arig/article/view/94

13. قاموس المصطلحات: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، ط1، 2009، بيروت، 26.

14. برامج التربية العامة وأهدافها (1997)، وزارة التربية والتعليم العالي، الجمهوريّة اللبنانيّة، بيروت.

15. مشروع دعم المساواة بين الجنسين في التعليم في لبنان (2012)، اليونيسكو ومركز البحوث والانماء وبتمويل من الحكومة الإيطالية.